

منهج شوقي ضيف في كتاب «المدارس النحوية»

د. محمود ياقوت

إذا ذكر النحو العربي ومصادره الأولى، ذكر سيبويه وكتابه.

وإذا ذكر النحو العربي وجهود المحدثين، ذكر شوقي ضيف وكتابه «المدارس النحوية»، فقد استطاع - في هذا الكتاب - بخبرة العالم، وتمكن الأستاذ أن يقدم عرضاً مفصلاً للنحو وأعلامه ومصادره ومناهج القدماء في بحثه ودرسه؛ لذلك لا نبالغ إذا قلنا إنه لا يمكن لأى باحث معاصر أن يستغنى عن كتاب «المدارس النحوية»، حين يشرع في الاتصال بالنحو، ومن هنا حقٌ للدكتور شوقي ضيف أن يقول عنه: «ولعل هذه أول مرة تُبحث فيها المدارس النحوية بحثاً جامعاً، وهو بحث يرسم في إجمال الجهود الخصبية لكل مدرسة وكل شخصية ناهية فيها».

ويذكر في مقدمته السبب في تأليفه قائلاً: «حين أعارتني جامعة القاهرة في العام الدراسي ١٩٦٥ - ١٩٦٦ لشقيقتها الجامعة الأردنية، حاضرت طلاب قسم اللغة العربية بها في تاريخ المدارس النحوية، ولما رجعتُ إلى المكتبة العربية الحديثة لم أجدُ فيها كتاباً يُغنى في هذا الموضوع غناءً محموداً، وقد مضيت أحاضر الطلاب فيه، محاولاً - بقدر جهدي - أن أبلغ حاجتهم بترتيب مقدماته، وتوفير الأسباب المعينة على صحة نتائجه، حتى استقامت لي هذه الصورة لمدارسنا النحوية على مر التاريخ».

وقد صدرت الطبعة الأولى من الكتاب عام ١٩٦٨ عن دار المعارف بمصر، وتوالت طباعته بعد ذلك، وأصبح مصدراً مهماً في الأبحاث والدراسات المختلفة، لأنه حافل بالموضوعات المفيدة الدقيقة؛ لذلك حين فكرتُ في كتابة بحثٍ حول جهد أستاذنا في «الدرس النحوي» رأيت أن آخذ جزءاً، أو موضوعاً من «المدارس النحوية» للبحث والدرس، ومن بين الموضوعات التي عنت لي «جهود شوقي ضيف في دراسة المصطلح النحوي» و«التحليل اللغوي في كتاب

المدارس النحوية» و«موقف شوقي ضيف من القراءات القرآنية» وسواها من الموضوعات، التي تجدها متناثرة في ثنايا الكتاب وتحتاج إلى جمع وتصنيف، ولكنني رأيت أن أقدم عرضاً وتحليلاً للكتاب، على أن تُبحث تلك الموضوعات، فيما بعد، على يد مَنْ يشاء من الباحثين والدارسين، وإن كنتُ سأعرضُ لها بإيجازٍ خلال بعض الصفحات؛ لأنها تحتاج إلى الكثير من الإيضاحات والتفصيلات.

وقد قسّم الدكتور شوقي ضيف كتابه إلى ثلاثة أقسامٍ كما يلي:

١ - القسم الأول: المدرسة البصرية.

٢ - القسم الثاني: المدرسة الكوفية.

٣ - القسم الثالث: مدارس مختلفة.

ويقع القسم الأول في خمسة فصول، تدور حول الموضوعات والشخصيات التالية:

١ - البصرة واحة النحو.

٢ - الخليل.

٣ - سيبويه.

٤ - الأخفش الأوسط وتلاميذه.

٥ - المبرد وأصحابه.

ويقع القسم الثاني في أربعة فصول تدور حول الموضوعات والشخصيات التالية:

١ - نشأة النحو الكوفي وطوابعه.

٢ - الكسائي وتلاميذه.

٣ - الفراء.

٤ - ثعلب وأصحابه.

ويدور القسم الثالث حول المدارس التالية:

١ - المدرسة البغدادية.

٢ - المدرسة الأندلسية.

٣ - المدرسة المصرية.

وحين شرعنا في العرض للكتاب وتحليله، رأينا أن نركز على «المنهج»، الذي سار عليه الدكتور شوقي ضيف في تأليفه؛ لأننا نعتقد أن هذا الكشف عن «المنهج»، يؤدي إلى التعرف

على بعض ملامح منهج الدرس النحوى عند القدماء؛ إذ إنَّ الأستاذ اعتمد في عرضه وتحليله على التراث النحوى بصفة عامة، وما تمَّ وضعه في المراحل الباكرة بصفة خاصة.

و «المنهج في أبسط معانيه هو الخيط الذى يتخذه مؤلفٌ معين ليسلك فيه موضوعات تفكيره أو دراسته، ويراد بكلمة المنهج عملياً الخطة التى اتبعها مؤلف الكتاب في علاج المشكلة التى اختارها موضوعاً له، وقيامها على أساس من المنطق، أو من الاستقراء، أو منها معاً، كما يراد بها النظام الذى سلكه في علاج جزئيات الدراسة، من حيث استعمال المادة، وتقديم المناقشة أو تأخيرها، وإبداء الرأى الشخصى، وتقويم آراء الآخرين، وإصدار حكمٍ نهائى، أو تعليق الموقف من باب التحفظ والحيلة»^(١).

والحديث عن «المنهج» من الأمور العلمية التى ينبغى بحثها بدقّة، والكشف عنها، وكانت للأوائل من العلماء العرب مناهج يسيرون عليها في دراسة «اللغة»، وأساس تلك المناهج الكشف عن الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وعلى الرغم من تداخل تلك الجوانب فيما بينها؛ فإنَّ هذا التداخل - في حدِّ ذاته - يُعدُّ منهجاً يطبع الدرس اللغوى عند الأوائل، وإذا كان أولئك، وعلى رأسهم سيبويه، قد انطلقوا من قضية الجملة والإعراب إلى قضية الأبنية الصرفية إلى قضية الأصوات؛ أى من الوحدات الأكبر إلى الوحدات الأصغر؛ فإنَّه «قد ظهرت في السنوات الأخيرة اتجاهات عند بعض اللغويين الأمريكيين والأوربيين تنطلق في التحليل اللغوى من الوحدات الكبيرة إلى الوحدات الأصغر؛ ولذا فهي تبدأ بتحليل الجملة، وتنتهى بالتحليل الصوتى»^(٢). ولذلك فإنَّه إذا كانت معرفة النحو - مثلاً - لا بدُّ أن تُسبق بمعرفة الصرف، نجد أن القدماء - وعلى رأسهم ابنُ جنى - يقررون أنه لما كان «الصرف عويصاً صعباً بدىء قبله بمعرفة النحو؛ ثم جىء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو مواظناً للدخول فيه، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال»^(٣).

وعلى الرغم ممَّا يُوجّه إلى المنهج العربى القديم من انتقادات؛ فإنَّه «هو الذى حفظ لنا العربية هذه القرون الطويلة، وأن العربية ليست مجرد لغة تُدرس، كما تدرس اللهجات أو غيرها من اللغات، وإنما هى لغةٌ تمثل جوهر حياة هذه الأمة، بارتباطها بالقرآن الكريم، ومن ثمَّ باستيعابها للنظم التى عاش عليها العرب والمسلمون، وهذه الناحية كافية في النظر إلى الدرس

(١) الدكتور عبد الصبور شاهين: في التطور اللغوى ١٣٤.

(٢) الدكتور محمود حجازى: مدخل إلى علم اللغة ٢٠.

(٣) ابن جنى: المنصف ٤/١.

العربي نظرة خاصة، دون أن يخدعنا بريق من هنا أو بريق من هناك، وهي حقيقة بتوجيه العزائم المخلصة إلى كل ما يؤصل هذا الدرس ويعمقه ويقويه»^(١).

(١)

يُعدُّ الحديث عن «العامل» من أسس منهج الدرس النحوي عند القدماء، وهو من ملامح منهج الدكتور شوقي ضيف في دراسة «المدارس النحوية». والعامل من المصطلحات الأصلية التي ظهرت في المراحل البائدة من الدرس النحوي عند العرب؛ إذ إنَّ سيبويه قد صرَّح به في السطور الأولى من كتابه؛ فقال تعليقاً على عرضه لمجاري أواخر الكلم الثمانية، أو أنواع الإعراب والبناء: «وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ، لأفرك بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث فيه من العوامل التي لكل عاملٍ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»^(٢).

و «كل مَنْ يقرأ كتاب سيبويه، يرى رأى العين أنَّ الخليل هو الذى ثبت أصول نظرية العوامل، ومدَّ فروعها وأحكمها إحكاماً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرِّ العصور؛ فقد أرسى قواعدها العامة ذاهباً إلى أنه لا بد مع كلِّ رفعٍ لكلمة، أو نصبٍ، أو خفضٍ أو جزمٍ، من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلها الأسماء المبنية، والعامل عادةً لفظيٌّ مثل المبتدأ وعمله في الخبر الرفع، والفعل وعمله في الفاعل الرفع وفي المفعولات النصب. وقد يكون العامل معنويّاً على نحو ما نصَّ تلميذه سيبويه في باب المبتدأ، إذ جعله معمولاً للابتداء، ومن العوامل أدوات وحروف منها ما يجزم الفعل، وهو «لم» و «إنَّ» وأخواتها، ومنها ما ينصبه أو ينصب بعده وهو «أنَّ» و «لنَّ» وبأبها، ومنها ما ينصب ما بعده ويرفعه كالفعل، وهو «إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ وليت ولعلَّ»^(٣).

ونشير إلى أنَّ الجدل حول العامل بدأ في أوائل القرن الثالث الهجري، والدليل على ذلك تلك الرواية^(٤)، التي تدور حول المناظرة بين الفراء وأبي عمر الجرمي؛ فقد قال الفراء للجرمي: «أخبرني عن قولهم: زيد منطلقٌ لم رفعوا زيداً؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، فقال له الفراء:

(١) الدكتور عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية ٥.

(٢) الكتاب: ٣/١.

(٣) المدارس النحوية: ٣٨.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٦/١.

وما معنى الابتداء؟ فقال له الجرمي: تعريته من العوامل اللفظية، قال له الفراء: أظهره، فقال: هذا معنى لا يظهر^(١)... قال له الفراء: فمثله، قال له الجرمي: لا يتمثل، قال الفراء: ما رأيت كالיום عاملاً لا يظهر ولا يتمثل. فقال الجرمي: أخبرني عن قولهم: زيدٌ ضربته يَم رفعتهم زيداً؟ قال الفراء: بالهاء العائدة على زيد^(٢)، فقال الجرمي: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا؛ فإننا نجعل كل واحدٍ من المبتدأ والخبر عاملاً في صاحبه في نحو: زيد منطلق، فقال له الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في: زيد منطلق؛ لأن كل واحدٍ من الاسمين مرفوعٌ في نفسه؛ فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في: ضربته؛ فهي في محل نصب فكيف ترفع الاسم؟^(٣) فقال له الفراء: لم نرفعه به وإنما رفعناه بالعائد^(٤)، فقال له الجرمي: وما العائد؟ فقال له الفراء: معنى، فقال له الجرمي: أظهره، فقال: لا يظهر، فقال له: مثله، فقال: لا يتمثل، فقال له الجرمي: لقد وقعتَ فيها فررت منه^(٥).

وتلك الرواية دليل على الجدل، وأوليات ظهوره في الدرس النحوي، وإذا كان الفراء قد قال للجرمي: ما رأيت كالיום عاملاً لا يظهر ولا يتمثل؛ فإن الثاني أخذ يجادله حتى وصل إلى النتيجة نفسها؛ لذلك قال للفراء: «لقد وقعتَ فيها فررت منه».

وقد استمرَّ العامل الأساس في «المقتضب» للمبرد، ولكن الذي يلفت النظر أنه قد فتح الباب أمام الاحتمالات الإعرابية، والتخريج للعبارات الافتراضية التي صنعها؛ فكان في ثنايا الأبواب المختلفة يحدِّثنا عن «مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون» وهي تلقانا منذ الصفحات الأولى؛ بل إن المبرد لم يجد حرجاً في الحكم على بعض تلك المسائل بأنها «حسنة»، وربما يردُّ هذا الحسن إلى أن التركيب النحوي يمكن أن يحتمل تخريجاته لتلك المسائل؛ بالإضافة إلى اعتماده على العوامل والمعمولات^(٦). ولقد تأثر ابنُ السراج بأستاذه؛ فأكثر في «الأصول في النحو» من تلك المسائل، مع أن غرضه في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع لأنه كتابٌ إيجاز^(٧).

ومن أشهر اللغويين الذين قيل إن لهم موقفاً خاصاً من العامل النحوي ابنُ جني؛ فقد اعتمد عليه ابنُ مضاء القرطبي (٥٩٢ هـ) حين أراد أن يهدم العامل ويقضى عليه، ولسنا هنا

(١) يريد أنه عامل معنوي.

(٢) لأن الخبر عنده إذا لم يكن اسماً رفع المبتدأ الضمير المتصل بالفعل (شوقي ضيف).

(٣) يريد أن فائد الشيء لا يعطيه (شوقي ضيف).

(٤) أي الضمير بصفته عائداً عليه لا بصفته منصوباً (شوقي ضيف).

(٥) الإنصاف: ٤٦/١.

(٦) انظر مثلاً: ١٧/١ من المقتضب.

(٧) الأصول: ٣٨/١.

في معرض المقارنة بين رأى أبى الفتح وابن مضاء، ولكن نسجل الخلاف في الرأى والجدل بين النحاة، وقد صرح ابن جنى بالعامل في عدة مواضع من أعماله العلمية؛ فهو الأساس في تغيير الحركة الإعرابية قال: «الإعراب ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ، والفرق بينها زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله، ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته»^(١). ويقول عن المبتدأ إنه «كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وعريته لها وجعلته أولاً لثاني يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء. تقول: زيد قائم ومحمد منطلق، فزيد ومحمد مرفوعان بالابتداء، وما بعدها خبر عنها»^(٢). بل إن أبى الفتح يقيم بعض قضايا التقدير النحوى على أساس من العامل وتصرفه في الأزمنة^(٣)، وصرح به في «سر صناعة الإعراب»^(٤) وأشار إلى اختصاصه بما يعمل فيه.

وفي القرن الرابع، وأوائل الخامس الهجرى، كان في الأندلس نحاة لهم دراسات مهمة في مجالات مختلفة، كالقراءات وإعراب القرآن والنحو ومن بينهم مكى بن أبى طالب القيسى (- ٤٣٧ هـ) الذى وضع كتاباً عنوانه «مشكل إعراب القرآن» كانت نظرية العامل أساسية في تخريج وجوه الإعراب المختلفة لبعض الآيات الكريمة؛ بل أشار إلى أن «معنى الاستقرار» و «معنى الإشارة» قد يكونان عاملين^(٥).

ونجد الزمخشري في النصف الأول من القرن السادس الهجرى يعتد كبقية السابقين من النحويين بالعامل، ويقيم على أساسه كتاب «آله»؛ فيقول عن المبتدأ والخبر: «هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيد منطلق، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التى هى كان، وإن، وحسبت، وأخواتها»^(٦). وقد كان العامل من المصطلحات النحوية التى وردت في «الكشاف» وتعرض له الزمخشري في إعرابه لبعض الآيات الكريمة^(٧).

نأتى، بعد ذلك، إلى ابن مضاء فنجده يهاجم العامل في كتاب «الرد على النحاة» الذى حققه الدكتور شوقي ضيف، وقد كشف في مقدمته عن أن ابن مضاء كان يهدف إلى هدم النحو باعتباره وسيلة لفهم الفقه المشرقى؛ فقال الدكتور شوقي ضيف: «إن من يرجع إلى نصوص (كتاب الرد على النحاة) يلاحظ ملاحظة واضحة أن صاحبة تأثر على المشرق، وهى ثورة تعتبر

(٥) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٧٤ و ٨٤.

(٦) المفصل: ٢٣.

(٧) انظر ١/ ٢٨٠ من الكشاف.

(١) اللع في العربية: ٩٢.

(٢) السابق: ١٠٩.

(٣) السابق: ١٤٥ و ١٤٦.

(٤) سر الصنعة: ١/ ١٤٥.

امتداداً لثورة سيده عليه، وأيضاً فإنه يلاحظ نزعةً ظاهرية^(١) في ثنايا الكتاب، مما يؤكد صلة صاحبه بالموحدين على كتب المذاهب^(٢)، ومن يعرف؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلّفين على هذه الثورة، إن لم يكن المؤلّب الأول كما يقضى بذلك منصبه^(٣). والغريب أنه لم يُعَنِّ بتأليف كتاب ضد فقه المشرق، وإنما عُني بالتأليف ضد النحو المشرقي؛ فقد صبَّ عنايته كلها على النحو^(٤).

ومن هنا فقد هاجم ابن مضاء نظرية العامل، وهى التى عقدت النحو وأكثرت فيه من التقديرات والمباحث التى لا طائل وراءها فى رأيه، والمتكلم فى الحقيقة كما لاحظ ابن جنى^(٥) هو الذى يعمل الرفع والنصب والجر فى الكلام، ويفصل القول فيما أدخلته هذه النظرية على النحو من عقد التقديرات على نحو ما هو معروف فى العوامل المحذوفة، مما يُبعد الصيغ عن وجهها الطبيعى، ويدفع إلى تحللات لا داعى لها كتقدير أن الظرف، والجار والمجرور إذا وقعاً أخباراً، أو صلاتٍ، أو أحوالاً يتعلقان بعاملٍ محذوف ولا حذف هناك، ولا عامل - فى رأيه - ولا عمل... ولكى يوضح فساد نظرية العامل، وأنها دفعت النحاة أحياناً إلى رفض بعض أساليب العرب، ووضع أساليب مكانها لا يعرفها العرب الجاهليون والإسلاميون دَرَسَ «باب التنازع» دراسة مفصلة، موضحاً ما جليه فيه النحاة من صيغ معقدة عسرة لم ينطق بها العرب ولا وقعت فى أوهامهم... ودرس «باب الاشتغال» أيضاً... كما هاجم التمارين غير العملية^(٦).

يتضح من هذا العرض أن ما أثير حول العامل من جدلٍ لم يكن مقصوداً به عند اللغويين القدماء سوى تحديد العمل النحوى فى بعض الأبواب والتراكيب النحوية، وما بين هذا التحديد من اختلاف. ولم يكن هناك سوى ابن مضاء الذى حاول أن يهدم العامل وصرح بذلك فى مقدمته، ومع ذلك فإن دعوته لم يصادفها النجاح، ولذلك لم يُشر إليها أحدٌ من مواطنيه، أو من الجيل التالى له؛ بل استمر العامل كما هو أساس الدرس النحوى، دون تغيير.

(١) يرجع هذا إلى تأثر ابن مضاء بالمذهب الظاهرى فى الفقه، الذى انتشر فى الأندلس باعتباره ردُّ فعل ضد انتشار مذهب الإمام مالك هناك، ومؤسس المذهب الظاهرى هو داود بن على الظاهرى (٢٠٢ - ٢٧٠هـ).

(٢) يقول عبد الواحد المراكشى عن إحراق كتب المذهب المالكي: «لقد شاهدت منها وأنا يومئذ بمدينة فاس يؤقى منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار». المعجب: ٣٥٤.

(٣) كان قاضى الجماعة فى دولة الموحدين التى أسسها ابن تومرت (- ٥٢٤هـ).

(٤) الرد على النحاة: ١١ و ١٢ من مقدمة الدكتور شوقي ضيف.

(٥) الخصائص: ١٠٩/١.

(٦) المدارس النحوية: ٣٠٥ و ٣٠٦. وقد فصلنا الحديث عن موقف ابن مضاء من نظرية العامل فى

كتابنا: قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين ٦١ - ٦٤.

ويُعدُّ «التعليل» من الأسس المنهجية في الدرس النحوى، وهو من أبرز الموضوعات التى تكشف عن تأثير النحو بغيره من العلوم مثل «علم الكلام»، و «أصول الفقه»^(١).

ويرى ابن جنى أن العلل النحوية، أكثر قرباً لعل المتكلمين. قال: «واعلم أن علل النحويين، وأعنى بذلك حذاقهم المتقنين لا ألقافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين؛ وذلك أنهم يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه»^(٢). ورغم ذلك فإن أبا الفتح لا يرى أن تلك العلل النحوية. فى سمت العلل الكلامية البتة. قال: «واعلم أننا - مع ما شرحناه وعيننا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه، وإلحاقها بعلل الكلام - لا ندعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين، ولا عليها يراهن المهندسين، غير أننا نقول: إن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لا بد منه؛ لأن النفس لا تطيق فى معناه غيره، والآخر ما يمكن حمله، إلا أنه على تجسيم واستكراه له»^(٣). وعلل النحو فى مرتبة أعلى من علل الفقه؛ إذ إنها مواطنة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد؛ حيث إن الشريعة إنما جاءت من عند الله - سبحانه وتعالى - ومعلوم أنه - سبحانه - لا يفعل شيئاً إلا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه، وإن خفيت عنا أغراضه ومعانيه»^(٤).

ويرى ابن حزم الأندلسى أن علل النحويين كلها فاسدة، لا يرجع منها شىء إلى الحقيقة البتة، وإنما الحق من ذلك أن هذا سُمِعَ من أهل اللغة^(٥) الذين يرجع إليهم فى ضبطها ونقلها، وما عدا هذا فهو - مع أنه تحكم فاسد - متناقض؛ فهو أيضاً كذب؛ لأن قولهم: كان الأصل كذا؛ فاستثقل فنقل إلى كذا شىء يعلم كل ذى حس أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة، ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك»^(٦). ويرجع هذا الهجوم على العلة من قبل

(١) للتعرف على صلة النحو بعلم الكلام وأصول الفقه انظر كتابنا: قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين ١٩ - ٤٩. وللتوسع فى دراسة العلة بصفة عامة انظر: «النحو العربى: العلة النحوية: نشأتها وتطورها» للدكتور مازن المبارك.

(٢) الخصائص: ٤٨/١.

(٣) الخصائص: ٨٧/١ و ٨٨.

(٤) السابق: ٥٢/١ و ٥٣.

(٥) أشار القدماء إلى ما يسمى «علة سماع» كما فى: «الاقتراح» للسيوطى ١١٥.

(٦) ابن حزم: التقريب لحد المنطق ١٦٨.

ابن حزم إلى أنه كان يأخذ بالمذهب الظاهري في الفقه، وقد حاول أن يطبق ذلك على النحو. ومن المفيد أن نشير إلى رأى الخليل، وذلك إذا جازلنا العودة إلى المراحل الباكسة، حول العلل التي ألقى بها، وأخذها عنه سيبويه. فقد قيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتهما وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه؛ فإكن أصبت فهو الذى التمس، وإن لم تكن هناك علة له فمثل فى ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة لبناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانبيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجا اللائحة؛ فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا... وجائز أن يكون الحكيم الباقى للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الرجل الذى دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك؛ فإن سنع لغيرى علة لما علته من النحو هي أليق مما ذكرته للمعلول فليأت بها»^(١).

وتأخذ تعليقات الخليل شكل سيول متلاحقة فى كتاب سيبويه والكتب النحوية المختلفة، ونأخذ مثلاً واحداً لذلك، وهو أنه كان يذهب إلى أن الإعراب أصل فى الأساء، وأن البناء أصل فى الأفعال والحروف وأن الطرفين لا يخرجان عن هذا الأصل إلا لعله، أما الأساء فإنها تبنى حين تعترضها علة شبهها بالحرف، ويعرب الفعل حين يشبه الاسم على نحو ما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل من حيث الحركات والسكون مثل أخرج ومخرج وأكتب وكاتب، وقد ظلت الحروف مبنية؛ لأن شيئاً منها لا يشبه الاسم^(٢). وتكثر التعليقات عند سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة، يقول فى فواتح كتابه: «وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»؛ فهو لا يعلل فقط لما كثر فى ألسنتهم، واستنبطت على أساسه القواعد؛ بل يعلل أيضاً لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة.

وقد اهتم الجيل التالى من النحاة بالعلة، وكان لبعضهم بعض التعليقات التي أحدثت صدى واسعاً فى أوساط اللغويين والنحويين، وتكتفى هنا بالعرض لرأى قطرب (- ٢٠٦ هـ) فى علامات الإعراب الخاصة بأواخر الكلمات؛ حيث إنه علل استخدامها تعليلاً لم يقل به أحد من الأوائل، أو الجيل التالى؛ فقد اتفق القدماء على أن «حركات الإعراب» تدل على بعض المعانى التي تختلف تبعاً لاختلاف تلك الحركات، ومن النصوص الدالة على ذلك: «فأما الإعراب فبه

(١) الإيضاح فى علل النحو: ٦٥.

(٢) المدارس النحوية: ٤٩.

تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين؛ وذلك أن قائلاً لو قال: «ما أحسن زيد» غير معرب، لم يوقف على مراده؛ فإذا قال: ما أحسن زيداً أو ما أحسن زيداً أو ما أحسن زيداً أبان بالإعراب عن المعنى الذى أراده. وللعرب فى ذلك ما ليس لغيرها؛ فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني^(١). ويختلف رأى قطرب فى دلالة الحركة الإعرابية على المعاني؛ فإنه لا يرى للحركة الإعرابية دلالة على الإطلاق؛ بل هى نابعة من السرعة فى الكلام، والرغبة فى التخلص من التقاء الساكنين. قال: «وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف؛ فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج؛ فلما وصلوا وأمكهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحرك وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة، ولا فى حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم فى اجتماع الساكنين يبطئون، وفى كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة فى كلامهم؛ فجعلوا الحركة عقب الإسكان، وقيل له: فهلا لزموا حركة واحدة؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم؛ فأرادوا الاتساع فى الحركات، وأن لا يخطروا المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة»^(٢).

وهذا الرأى الذى قاله قطرب لم يجد قبولاً فى أوساط اللغويين القدماء؛ لأنه لا يتيح لهم الفرصة للتقنين ووضع القواعد على أسس ثابتة؛ بحيث لا تكون عرضة للتغيير أو الأهواء الشخصية. ولو كان الأمر كما زعم «لجاز خفض الفاعل مرة ورفع أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه؛ لأن القصد فى هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً ليعتدل به الكلام، وأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير فى ذلك، وفى هذا فساد للكلام، وخروج على أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم»^(٣).

(٣)

وقد تتبع الدكتور شوقى ضيف «القياس» عند النحويين، وكشف عن منهجهم فى استخدامهم له، وأتى بالنصوص المختلفة التى توضح ذلك، وقبل الدخول فى العرض لموقف النحاة من القياس، نشير إلى أن المعنى اللغوى له، كما يقول ابن منظور: «قاس الشيء يقيسه قياساً وقياساً واقتاسه إذا قدره على مثاله»^(٤)؛ أما فى الاصطلاح فهو عبارة عن ردّ الشيء إلى

(١) أسرار العربية: ٢٤ و ٢٥ و شرح المفصل: ٧٢/١.

(٢) الإيضاح: ٧٠. (٤) النسان: ١٨٧/٦.

(٣) السابق: ٧١.

نظيره^(١)؛ أى هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه، وهو معظم أدلة النحو، والمعول فى غالب مسائله عليه^(٢)؛ لذلك فإن من التعريفات التى وُضعت للنحو قولهم: «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى تأتلف منها»^(٣).

وتوقف الدكتور شوقى ضيف فى بداية كتابه أمام عبد الله بن أبى إسحق (- ١١٧ هـ) وما قاله ابن سلام من أنه «كان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل»، وأشار إلى أن عيسى بن عمر الثقفى (- ١٤٩ هـ) مضى على هدى ابن أبى إسحق يطرد القياس ويعممه، ومن أقيسته ما حكاه سيبويه عنه من أنه كان يقيس النصب فى كلمة «يا مطراً» فى قول الأحوص:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرًا عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

على النصب فى كلمة «يا رجلاً» وكأنه يجعل «مطراً» فى تنوينها ونصبها كالنكرة غير المقصودة.

ويستمر الأستاذ فى تتبع القياس فى المراحل الباكّة من حياة الدرس النحوى، وأوضح أنه من معالم هذا الدرس عند مدرسة الكوفة؛ لذلك كان الكسائى يؤمن بأن النحو إنما هو ضروب من القياس، وما يطوى فيه من عللٍ وحجج تشدّه وتقيم أوده حتى ليقول:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِى كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ

بل قيل إن الكسائى «كان يسمع الشاذ الذى لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات؛ فيجعل ذلك أصلاً وقيس عليه حتى أفسد النحو»^(٤). وقد أشار إلى ذلك اليزيدى فى الأبيات الآتية:

كُنَّا نَقِيسُ النَّحْوَ فِيمَا مَضَى عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ
فَجَاءَنَا قَوْمٌ يَقِيسُونَهُ عَلَى لُغَى أَشْيَاخِ قَطْرِ بَلِ
فَكُلُّهُمْ يَعْمَلُ فِى نَقْضِ مَا بِهِ يُصَابُ الْحَقُّ لَا يَأْتَلِ
إِنَّ الْكَسَائِيَّ وَأَشْيَاعَهُ يَرْقُونَ بِالنَّحْوِ إِلَى الْأَسْفَلِ^(٥)

واهتمّ الخليل بالقياس، ولا تغلو إن قلنا إن أقيسته أهم مادة شاد بها بناء النحو الوطيد،

(١) التعريفات: ١٥٩.

(٤) معجم الأدباء: ١٣/١٨٣.

(٢) الاقتراح: ٤٠.

(٥) بغية الوعاة: ٣٣٦.

(٣) المقرب: ٤٥/١.

ومما يصور قوتها عنده، ودقتها، حوارها مع تلميذه في رفع المنادى إذا كان مفرداً، ونصبه إذا كان مضافاً أو نكرة غير مقصودة، وجواز نصب نعت المنادى المفرد ورفع، وتحتم نصب نعت المنادى المضاف^(١). وطبيعى أن يكثر القياس عند سيبويه؛ لأنه الأساس الذى يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها، وهو يعتمد عنده فى أكثر الأمر على الشائع فى الاستعمال على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم فى الأبنية والعبارات المختلفة؛ فمن ذلك أن نراه يقيس حذف العائد فى النعت على حذفه فى الصلة، متمثلاً بقول جرير:

أَبَحْتُ حِمَى تَهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ

يريد الهاء؛ (أى حميته)، وقول الحارث بن كلدة:

فَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُمَ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

يريد: أصابوه^(٢).

وكان المازنى (- ٢٤٩هـ) يتشدد فى الأخذ بالقياس، ويرد ما لا يطرد معه من لغة العرب، ومن بعض القراءات للذكر الحكيم، ومن خير ما يصور ذلك عنده رده لقراءة نافع (معايش) بالهمز فى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾^(٣). وكان ابن السراج (- ٣١٦هـ) يعنى بالقياس عناية شديدة، جعلته يهاجم من يعتدون بالشواذ والنوادر، داعياً إلى إسقاطها حتى لا يحدث اضطراب فى المقاييس النحوية والصرفية^(٤). ويتعجب ابن جنى كثيراً من مهارة أبى على الفارسى فى القياس، حتى ليقول عنه: «ما كان أقوى قياسه.. فكأنه كان مخلوقاً له»^(٥) وىروى عنه أنه كان يقول: «أخطيء فى خمسين مسألة فى اللغة ولا أخطيء فى واحدة من القياس»^(٦).

وقبل أن نختم الحديث عن القياس، نشير إلى أن النحويين درسوا «المطرّد» و «الشاذ»، واعتمدوا فى ذلك على القياس، وقد توقف ابن جنى أمام مصطلحي المطرّد والشاذ، ويعنى الأول منها أن فى الكلام تتابعاً واستمراراً؛ أما الآخر فيعنى أن فيه تفرقاً وتشرداً، ثم قال: «هذا أصل هذين الأصلين فى اللغة، ثم قيل ذلك فى الكلام والأصوات على سمته وطريقه فى غيرهما؛ فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرّداً، وجعلوا

(١) المدارس النحوية: ٥١، والحوار فى الكتاب: ٣٠٣/١.

(٢) المدارس النحوية: ٨٧ و ٨٨.

(٣) الأعراف: ١٠.

(٤) الأصول: ٥٦/١ و ٥٧.

(٥) الخصائص: ٢٧٧/١.

(٦) السابق: ٨٨/٢.

ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما»^(١).

وينقسم الكلام من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام:

١ - مطرد في القياس والاستعمال جميعاً؛ وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد.

٢ - مطرد في القياس شاذ في الاستعمال؛ وذلك نحو قولهم: مكان مبقل، هذا هو القياس، والأكثر في السماع «باقل».

٣ - مطرد في الاستعمال، شاذ في القياس؛ وذلك نحو: استصوبت الشيء، ولا يقال: استصبت الشيء.

٤ - شاذ في القياس والاستعمال وهو كتنميم «مفعول» فيها عينه واو نحو: ثوب مصوون^(٢).

ولقد أشار سيبويه إلى الشاذ، ويرى «أن الشواذ في كلامهم كثيرة»^(٣)، وأنه «لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس»^(٤).

(٤)

ومما يميز منهج شوقي ضيف في كتاب «المدارس النحوية» هذا الاهتمام الواضح بالشواهد ودراسته لها، وبيان وجهات نظر النحاة حولها، وإيضاح موضع الشاهد، ونحاول تقديم بعض النصوص الخاصة بها، ونبدأ أولاً بهذا العرض للقراءات القرآنية^(٥) الذي قدمه الأستاذ للقراءات في مواضع مختلفة من كتابه، ونأخذ الكسائي مثلاً لذلك؛ فهو الذي رأى أن يعاد النظر في التأصيل العام لقواعد النحو، وأن يفسح فيها للقراءات، ومن ذلك الآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٦) فقد لاحظ أن كلمة (والصابثون) عطف بالرفع على اسم (إن) المنصوب قبل تمام الخبر، وهو (من آمن بالله واليوم الآخر) فوضع قاعدة عامة: أنه يجوز

(١) الخصائص: ٩٧/١.

(٢) الكتاب: ٢٧٣/١.

(٣) السابق: ٩٧/١ - ٩٩.

(٤) السابق: ٣٩٨/١.

(٥) إن اهتمام د. شوقي ضيف بالقراءات والعرض لها في «المدارس النحوية» امتد بعد ذلك حين حقق «كتاب السبعة في القراءات» لابن مجاهد تحقيقاً علمياً ممتازاً، وأصدره سنة ١٩٧٢.

(٦) المائدة: ٦٩.

العطف على موضع (إن) واسمها، وموضعها الابتداء، وهو مرفوع، قبل مجيء الخبر، فيقال: إن محمداً وعلى مسافران. ومنع ذلك البصريون، وأجابوا عن الآية بجوابين: أحدهما أن خبر (إن) محذوف تقديره مأجورون أو آمنون أو فرحون، و (الصائبون) مبتدأ وما بعده خبر واستشهدوا لذلك بقول بعض الشعراء:

خَلِيلٌ هَلْ طَبُّ فَإِنِّي وَأَنْتَ إِن لَمْ تَبُوحَا بِأَلْهَوَى دَنْفَانِ

أى: فإنى دنف كما تدل على ذلك بقية العبارة. والجواب الثانى أن الخبر المذكور فى الآية خبر (إن) أما (الصائبون) فخبـرها محذوف تقديره كذلك، واستشهدوا لهذا الجواب بقول ضاىء بن الحارث البرجمى:

فَمَنْ يَكُ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّارُهَا لَغَرِيبُ

فـ«غريب» خبر «إن» بدليل دخول لام التوكيد عليه، وخبر «قيار» محذوف تقديره كذلك. وكأنما أحسَّ الفراء تلميذ الكسائى أن البصريين مصيبون فى موقفهم لعدم جريان ذلك على ألسنة العرب؛ فرأى أن يتوقف عند نصِّ الآية، وأن يخصَّ القاعدة بما يماثلها؛ فقال إنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل «إن» وهو الاسم المبنى مثل (الذين) فى الآية وضمير المتكلم فى بيت ضاىء^(١).

واهتمام شوقى ضيف بالقراءات، إنما هو جزء من اهتمامه بالشواهد القرآنية بصفة عامة؛ فقد حفل الكتاب بتلك الشواهد وتحليلها وتوجيه الإعراب الخاص ببعض كلماتها؛ فابن كيسان (٢٩٩هـ) كان يذهب إلى جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور مستدلاً بقوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ)^(٢) بينما كان سيبويه وكثير من البصريين يمنعون ذلك^(٣) وخطأ ابن السِّيد (- ٥٢١هـ) مَنْ يَعْرَبُ (أَنْ) فى قوله تعالى: (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ)^(٤) مصدرية، وهى وما بعدها عطف بيان من الضمير فى (به) لأن الضمير لا ينعت ولا يعطف عليه بيان، إنما هى فى الآية تفسيرية للقول على تأويله بالأمر^(٥). ويرى ابن الطراوة (- ٥٢٨هـ) أن (أَيَّا) فى مثل قوله جل شأنه: (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)^(٦) مبنية لاقطاعها عن الإضافة (هم أشد) مبتدأ وخبر، والنحاة يجمعون على أن (أَيَّا) إذا اقتطعت عن الإضافة أعربت^(٧).

(١) الإنصاف: المسألة (٢٣)؛ والمدارس النحوية: ١٧٧ و ١٧٨.

(٢) سبأ - ٢٨.

(٣) الرضى: ١ - ٨٩؛ المدارس النحوية: ٢٥١.

(٦) مريم - ٦٩.

(٤) المائدة - ١١٧.

(٧) السابق: ١٠٩.

(٥) المغنى: ٤٩.

وتوقف أمام الشواهد الشعرية وعرض للخلافات بين النحاة حول توجيه إعراب كلماتها ومعانيها، وأشار إلى موقف البصريين والكوفيين من تلك الشواهد، وما قال به القدماء من أنه «لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً ويوبوا عليه»^(١) و«عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً»^(٢).

والاهتمام بأبيات الشعر سواء أكانت شواهد أم لا نجده في الصفحات الأولى من الكتاب؛ فقد كان ابن أبي إسحق (- ١١٧ هـ) كثير التعرض للفرزدق لما كان يورد في أشعاره من بعض الشواذ النحوية، ويذكر الرواة أنه حين سمعه ينشد قوله في مديحه لبعض بني مروان: وعُضُّ زَمَانٍ يَابَنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتًا أَوْ مَجْرَفَ اعترضه لرفعه قافية البيت، وكان حقها النصب؛ لأنها معطوفة كما يتبادر على كلمة «مسحتاً» المنصوبة، أو بعبارة أدق؛ لأن القياس النحوي يحتم ذلك ويوجبه، ويظهر أن الفرزدق قصد إلى الاستئناف حتى لا يحدث في البيت إقواء يخالف به حركة الروي في القصيدة^(٣) وكان يونس بن حبيب (- ١٨٢ هـ) يذهب إلى أن الشاعر في قوله:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرْكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَلِنَا مَعْشَرُ نَزْلُ

أراد: أو أنتم تنزلون؛ فعطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية^(٤).

وقد سأل سيبويه الخليل عن سبب رفع «أو تنزلون» في بيت الأعشى وهي معطوفة على فعل مجزوم؛ فقال: كأنه توهم أنه قال في أول البيت «أتركبون» فرفع بالضبط كما جاء عند زهير من قوله:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرَكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فقد عطف «سابق» بالجر على «مدرك» المنصوبة، كأنه توهم أن «مدرك» مجرورة؛ لأنه يكثر أن يأتي خبر ليس مجروراً بياء زائدة^(٥).

ومن هنا فالشواهد عند الخليل هي مدار القاعدة النحوية، وهي إنما تستنبط من الأمثلة الكثيرة؛ إذ لا بد لها من الاطراد على السنة العرب؛ فإن جاء ما يخالف القاعدة المستنبطة المحكمة كان شاذاً، ولا بأس بأن يبحث له الخليل عن تأويل^(٦) ولذلك اهتم العلماء بالشواهد الشعرية في (الكتاب) وكان أول من عنى بذلك الجرمي وفي ذلك يقول: «نظرت في كتاب

(٤) المغني: ٩٠٩.

(٥) الكتاب: ١ - ٤٢٩.

(٦) المدارس النحوية: ٤٧.

(١) الاقتراح: ٨٤.

(٢) الهمع: ١ - ٤٥.

(٣) المدارس النحوية: ٢٣.

سيبويه؛ فإذا منه ألف وخمسون بيتاً؛ فأما الألف فقد عرفت أسماها قائلها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماها قائلها»^(١). وعنى بعده كثيرون بشرح هذه الشواهد، وفي مقدمتهم المبرد والزجاج والسيرافي، وكان سيبويه من الثقة بحيث لم يطعن أحد في شيء مما أنشده من الأشعار المجهولة القائل، ولا تعلق عليه باتهام أو إنكار، وفي ذلك يقول صاحب الخزانة: «الشاهد المجهول... إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل و إلا فلا، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل نالوها وما عيب بها ناقلوها»^(٢).

واهتم شوقي ضيف بالشواهد عند الخالفين من النحاة؛ بالإضافة إلى توقفه أمام الشواهد عند الكوفيين؛ فقد عُنيت تلك المدرسة برواية الأشعار القديمة وصنعة دواوين الشعر، وإن كانت لم تكن بالتحري والتثبت فيها جمعت من أشعار، حتى ليقول أبو الطيب اللغوي: «الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله؛ وذلك بين في دواوينهم»^(٣).

ويقارن شوقي ضيف بين المدرستين من حيث الاتساع في رواية الأشعار قائلاً: «لعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضرهم، بينما كانت المدرسة البصرية تشدد تشدداً جعل أئمتها لا يشبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة»^(٤) من «قيس وقيم وأسد؛ فإن هؤلاء الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف؛ ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم»^(٥).

ولعل الحديث عن الشواهد الشعرية يدفعنا إلى الحديث عن موقف المدرستين من «الضرورة الشعرية»؛ فقد جَوَزَ النحاة في التمييز توسطه بين الفعل ومرفوعه مثل: «طاب نفساً محمد»، أما تقدمه على معموله مثل: «نفساً طاب محمد» فمنعه سيبويه وجمهور البصريين وجوزه الكسائي وتبعه في ذلك المازني والمبرد، لوروده على لسان بعض الشعراء في قوله:

(٤) المدارس النحوية: ١٥٩.

(٥) المزهر: ١ - ٢١١.

(١) الخزانة: ١ - ١٧٨.

(٢) السابق: ١ - ٨.

(٣) مراتب النحويين: ٧٤.

أَتَهْجُرَ سَلْمَى بِالفراقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفراقِ تَطِيبُ
واحتج البصريون بأن ذلك لم يرد في نثر، وإنما جاء على لسان الشاعر ضرورة، ولا يُحتج
بالضرورة؛ لأنها تبيح مالا يباح^(١).

ولكن ليس معنى ذلك رفض البصريين للضرورة على الإطلاق، إنما يرفضون أن نجد
تراكيب نحوية على أمثالها. قال سيبويه: «وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر..
فما نُصب في الشعر اضطراراً قول الشاعر:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِابْنِي تَمِيمٍ وَ أَلْحُقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرْجِحَا
وقال الأعشى، وأنشدناه يونس:

ثَمَّتْ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُم وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهٌ فَيَعْقِبَا
وهو ضعيف في الكلام^(٢).

وتوقف شوقي ضيف أمام الروايات الشاذة لبعض الأشعار، وأشار إلى نقد
النحويين لها. وبيان وجه الصواب فيها؛ فإن علي بن حازم اللحياني له روايتان شاذتان شذوذاً
شديداً دارتا في كتب النحو؛ أما الأولى فروايتها أن من العرب من يجزم بـ «أن» الناصبة
للمضارع؛ إذ ذكر بعض بني صباح من ضبة أنشدته قول امرئ القيس:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانِ أَهْلُنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطُبُ
وقول بعض الرجاز:

أَحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرَكُهَا ثَقَلًا عَلَى كَمَا هِيََا

ويروى البيت الأول «إلى أن يأتي الصيد» وإذن تسقط رواية اللحياني. أما البيت الثاني
فقال ابن هشام: فيه نظر؛ لأن الراجز عطف على الفعل المسكن أفعالاً منصوبة، مما يدل على
أنه مسكن للضرورة لا مجزوم.

وأما الرواية الثانية فما ذكره من أنه سمع بعض العرب ينصب بـ «لم» الجازمة مثل «لن»
تماماً كقول بعض رجّازهم:

فِي أَيِّ يَوْمٍ مِنَ الْمَوْتِ أَفْر أَيُّوْمٍ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمٌ قُدِّرَ

(١) الإنصاف: المسألة (٢٠)؛ وشرح المفصل: ٢ - ٧٣.

(٢) الكتاب: ١ - ٤٢٣، والمدارس النحوية: ٨٢.

وكقراءة بعض القراء شذوذاً: (ألم نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) ^(١) بفتح الحاء، وخرج ذلك بعض النحاة على أن الأصل «لم يُقَدَّرَنَّ» و (ألم نَشْرَحَنَّ) ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها ^(٢). ويعلق الدكتور شوقي ضيف على هذا قائلاً: «وهى على كل حال صيغ شاذة لا يعول عليها فى القواعد المطردة» ^(٣).

ويقودنا هذا الحديث عن الشواهد إلى التوقف أمام أمر مهم يتصل بها وهو «السماع» الذى يساعدهم على الاستقراء الدقيق للقواعد النحوية؛ لذلك تحدثنا كتب الطبقات، والتراجم عن تلك الرحلات التى قام بها الأوائل من النحويين، واللغويين، إلى أعماق نجد، وبوادي الحجاز، وتهامه لجمع المادة اللغوية، من ينابيعها الصافية التى لم تفسدها الحضارة، وبعبارة أخرى رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة، وهى قبائل تميم، وقيس، وأسد، وطىء، وهذيل، وبعض عشائر كنانة، وأضافوا إلى هذا الينبوع الأساسى ينبوعاً بدوياً زحف إلى بلدتهم من بوادي نجد، وهو نفر من الأعراب الكاتنين قدم إلى البصرة واحترف تعليم شبابها الفصحى السليمة وأشعارها وأخبار أهلها، وفى «الفهرست» لابن النديم ثبت طویل بأسماء هؤلاء المعلمين من الأعراب الذين وثقهم علماء البصرة. وأخذوا عنهم كثيراً من المادة اللغوية، والنحوية سَجَلوها فى مصنفاتهم ^(٤) ومن بين تلك المادة اللغوية الشواهد التى عَوِّلَ عليها النحويون كثيراً فى أعمالهم العلمية، وقد حرص سيبويه على رواية أكبر قدرٍ منها حين أخذ عن السابقين عليه، وقَدَّمَ الأستاذ على النجدى ناصف إحصاء بالرواية عنهم بصفة عامة كما يلى:

الخليل بن أحمد	: ٥٢٢ مرة
يونس بن حبيب	: ٢٠٠ مرة
الأخفش	: ٤٧ مرة
أبو عمرو بن العلاء	: ٤٤ مرة
عيسى بن عمر	: ٢٢ مرة
أبو زيد الأنصارى	: ٩ مرات
هارون بن موسى	: ٥ مرات
عبد الله بن أبى إسحق	: ٤ مرات

ويدلُّ هذا الإحصاء على أهمية رواية اللغة بصفة عامة والشواهد بصفة خاصة.

(٣) المدارس النحوية: ١٨٧.

(٤) المدارس النحوية: ١٨ و ١٩.

(١) الشرح - ١.

(٢) المغنى: ٣٦٥.

ومما يميز منهج القدماء في الدرس النحوى، وأشار إليه شوقى ضيف ما أسماه «الانتخاب»، ومعناه أن المدارس النحوية التى أتت بأخرة مثل المدرسة البغدادية، أو التى نشأت بعد أن استقرت الأسس النحوية على يد مدرستى البصرة والكوفة، قامت على أساس الانتخاب من آراء المدرستين. يقول: «اتبع نحاة بغداد فى القرن الرابع نهجاً جديداً فى دراساتهم ومصنفاتهم النحوية، يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعاً، وكان من أهم ما هياً لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثلعب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويعنى بالتعمق فى مصنفات أصحابها والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة»^(١).

ولكن المدرسة البغدادية لم تكتف بالانتخاب، وإنما كانت لها آراء مستقلة، مثلما نجد عند أبى على الفارسى. قال الدكتور شوقى ضيف: «وليس كل ما يشكل بغدادية أبى على أنه كان ينتخب لنفسه من المذهبين الكوفى والبصرى؛ بل يشكلها أيضاً أنه كان يجتهد وينفرد بآراء لم يسبق إليها، من ذلك أن سيبويه وجمهور البصريين كانوا يذهبون إلى أن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه؛ فمثل: كلمت محمداً وعلياً، انتصب محمد وعلي جميعاً بـ «كلمت». وذهب ابن السراج إلى أن حرف العطف هو العامل، أما أبو على فرأى أن العامل فى المعطوف فعل محذوف بعد أداة العطف؛ لأن الأصل فى مثل: كلمت محمداً وعلياً، كلمت محمداً وكلمت علياً؛ فحذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه بدليل أنه يجوز إظهاره»^(٢). وهناك مسائل أخرى كان لأبى على رأيه الخاص الذى لم يسبق إليه.

وكان ابن جنى تلميذ أبى على ينتخب لنفسه أيضاً من آراء المدرستين، ويقول عن البصريين: «أصحابنا»^(٣)؛ لأنه كان أكثر ميلاً إليهم، ومع ذلك فإن له آراء خاصة خالف فيها البصريين والكوفيين وأستاذه أبا على؛ فمن ذلك أنه ذهب إلى أن «إلا» تأتى زائدة مستندلاً بقول ذى الرمة فى وصف النوق:

حَراجيجُ ما تنفكُ إلا مُناخَةٌ عَلَى الحَسَفِ أو نَرْمى بها بلدًا قفراً^(٤)

وكان الجمهور يذهب إلى أن «لا» العاملة عمل «ليس» لا تعمل إلا فى النكرات، وذهب إلى أنها تعمل أيضاً فى المعارف لقول النابغة:

(٣) الخصائص: ١/١٣٧.

(٤) المغنى: ١٠٢.

(١) المدارس النحوية: ٢٤٥.

(٢) المدارس النحوية: ٢٦٠ و ٢٦١.

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًّا سَوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيًّا^(١)
 وذهب ابن جني إلى أن «أَنَّ» بفتح الهمزة قد تكون ظرفية زمانية، مستشهداً بقول بعض الشعراء:

وَتَاللهِ مَا إِنْ شَهْلَةٌ أَمْ وَاحِدٍ بِأَوْجَدَ مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرَهَا^(٢)
 ونستمر في التعرف على موقف كبار النحاة من المدرستين، فنصل إلى ابن هشام الذي كان يختار من المدرستين الكوفية والبغدادية، وكان يختار لنفسه أيضاً من المدرسة البغدادية والأندلسية، وبما اختاره من آراء أبي على الفارسي أَنَّ «حيث» قد تقع مفعولاً به كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(٣). ووافق ابن جني في أن الجملة قد تبدل من المفرد كقول بعض الشعراء:

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
 على تقدير أن جملة الاستفهام «كيف يلتقيان» بدل من كلمتي «حاجة وأخرى»؛ أي إلى الله أشكو حاجتين: تعذر التقاؤهما^(٤).

وأكثر الأندلسيين دوراً في مصنفات ابن هشام، ابن عصفور وابن مالك وأبو حيّان، وبما اختاره من آراء الأول أَنَّ «لن» قد تأتي للدعاء، والحجة في ذلك قول الأعشى:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَمْ ثُمَّ لَا زِلْ تُمْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ
 وأن محلَّ الجملة في التعليق النصب؛ ولذلك يعطف عليها بالنصب مثل «عرفت مَنْ زَيْدٌ وَغَيْرَ ذلك من الأمور»، وكان ابن عصفور يستدل بقول كثير:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عِزَّةٍ مَا الْبِكَاءِ وَلَا مَوْجَعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ
 بنصب «موجعات» وعطفها على عبارة «ما البكاء» التي علق عنها فعل «أدري»^(٥). أما ابن مالك فهو صاحبه الذي عُني بشرح مصنفاته مثل «التسهيل» و«الألفية»، ومن يقرؤه في «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» يجده يتابعه في جمهور آرائه، وقلما خالفه، وقد حكى آراءه أو قل كثيراً منها في كتابه «المغني»، وتارة يوافقه وتارة يخالفه^(٦).

وقد أخذت الدراسات النحوية تنشط في مِصْرَ نشاطاً واسعاً منذ عصر ابن هشام؛ كما أخذ

(١) السابق: ٣١٦. (٤) المغني: ١٧٧.
 (٢) السابق: ٤٠١. (٥) السابق: ٥٤٦.
 (٣) الأنعام: ١٢٤. (٦) المدارس النحوية: ٣٥٣.

يتكاثر واضعو الشروح والحواشي على مصنفات ابن هشام وابن مالك، وأول من نلقاه منهم ابن عقيل (- ٧٦٩هـ) الذي خالف ابن مالك وانحاز في بعض الآراء لسيبويه والبصريين، من ذلك ذهاب ابن مالك إلى أن الأساء الستة معربة بالحروف، بينما ذهب سيبويه إلى أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، وبرأيه أخذ ابن عقيل ناعثاً بأنه هو الصحيح^(١).

ولعله من المفيد أن نشير إلى أن مسألة «الانتخاب» من آراء البصرة والكوفة؛ ثم الأندلس وبغداد عند متأخري النحاة يرتبط بها الخلافات بين النحاة؛ لأن هذا الانتخاب يقوم أساساً على الاختلاف في الرأي وعدم الموافقة عليه؛ فإذا كان ابن جني - مثلاً - يختار رأياً خاصاً بالكوفيين؛ فهذا يدل على عدم موافقته للبصريين وهكذا، وقد اتسع الخلاف بين البصريين والكوفيين حتى إن ابن الأنباري (- ٥٧٧هـ) من المدرسة البغدادية ألف كتاباً مهماً هو «الإنصاف في مسائل الخلاف» جمع فيه أهم المسائل التي اختلف فيها علماء المدرستين، وكانت عدة هذه المسائل مائة وإحدى وعشرين مسألة، وكان ابن الأنباري بصرياً الهوى، ولم يستطع التخلص من ذلك؛ فلم يؤيد الكوفيين إلا في سبع مسائل هي: ١٠ و ١٨ و ٢٦ و ٧٠ و ٩٦ و ١٠١ و ١٠٦.

(٦)

ويعدُّ «التحليل اللغوي» للألفاظ والعبارات والجمل من أسس الدرس النحوي عند القدماء، وهو أيضاً من معالم منهج «المدارس النحوية»؛ إذ إن الدكتور شوقي ضيف قد اهتم بالتوقف أمام الجمل والعبارات الافتراضية، وشرح النصوص النحوية الخاصة بها، وكشف عما احتوته من تحليلات، وتتبّع بعض الجمل والألفاظ عند النحاة لبيان وجهات نظرهم، ولم يقتصر على نحويّ دون آخر، ومن ذلك أن اسم الفعل «هَلَمْ» مركب من «ها» للتنبيه وفعل «لَمْ» أي «لم بنا»؛ ثم كثر استعمال الصيغة فحذفت الألف من «ها» تخفيفاً؛ لأن اللام بعدها وإن كانت متحركة فإنها في حكم الساكنة، وكأنها حذفت لالتقاء الساكنين؛ فصارت «هلم»، وهذا التحليل قاله الخليل؛ أما الفراء فذهب إلى أن أصلها «هل أم» من فعل «أم» أي قصد؛ فخففت الهمزة بأن أُلقيت حركتها على اللام وحذفت؛ فصارت «هلم». ويعلق الدكتور شوقي ضيف على الرأيين قائلاً: «وتخريج الخليل أقرب؛ لأنها تخلو من معاني الاستفهام»^(٢). ويرى الخليل أن لفظة «مهما» الشرطية أصلها «ما» ثم دخلت عليها «ما» التي تدخل على أخواتها الشرطيات مثل «أينما» واستقيح التكرار في «ماما» فأبدلت الألف الأولى هاء؛ لأنها من مخرجها وحسن

(١) المدارس النحوية: ٣٥٥ و ٣٥٦.

(٢) المدارس النحوية: ٣٧ و ٢٠٢.

اللفظ بها^(١). ويرى ابن هشام أنها بسيطة لا مركبة من «مه» و «ما» الشرطية، ولا من «ما» الشرطية و «ما» الزائدة؛ ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار^(٢). ومن ذلك «لن» التي يرى الخليل أنها في الأصل «لا أن» فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف لالتقاء الساكنين، وكأنه وصلها بأن حتى يعلل لنصبها المضارع، وذهب الفراء إلى أن أصلها «لا» وأبدلت الألف نوناً فيها على نحو ما أبدلت ميماً في «لم». ولا يوافق ابن هشام على ذلك؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس نحو: (لنسفا)^(٣) و (ليكونا)^(٤)، وأما رأى الخليل فلا يجوز أيضاً بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: «زيداً لن أضرب» خلافاً للأخفش الصغير (- ٣١٥هـ)^(٥)؛ ويستمر الدكتور شوقي ضيف في التحليل للألفاظ، وبيان وجهات نظر البصريين والكوفيين، والتعليل لما يقولون، مع بيان وجهة نظره في بيان أصول تلك الألفاظ^(٦).

وعلى نحو ما اهتم بتحليل الألفاظ، اهتم كذلك بالتحليل النحوي للجمل والعبارات الافتراضية، وبيان آراء النحاة حول ذلك؛ فإن عيسى بن عمر الثقفي (- ١٤٩هـ) كان يلفظ قولهم: «ادخلوا الأول فالأول» برفع الكلمتين الأخيرتين على تقدير أنها مرفوعتان بفعل مضارع محذوف تقديره «ليدخل»^(٧). وكأنه لقن تلميذه الخليل والنحاة من بعده فكرة تقدير العوامل المحذوفة التي عموها في كثير من العبارات^(٨).

وهناك التحليل النحوي للجمل عند الخليل وسيبويه أيضاً؛ فقد عرض سبويه لما انجزم بالأمر في مثل «انتني آتك» وبالنهي في مثل: «لا تفعل يكن خيراً لك» وبالاتسها في مثل: «ألا تنزل تصب خيراً»؛ ثم نقل عن الخليل أن كل هذه الصيغ فيها معنى «إن» الشرطية لأن القائل إذا قال «انتني آتك» فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتك، وهكذا الصيغ التالية^(٩).

وأشار شوقي ضيف إلى غير الصحيح نحويّاً في العبارات والتراكيب عند الخليل وسيبويه، وتعليل ذلك كما في صيغة التعجب في مثل: ما أحسن عبد الله؛ فقد ذكر أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخل «ما» معنى التعجب، ويقول: إنه تمثيل، ولم يتكلم به العرب^(١٠). ومن ذلك أيضاً قوله: «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان»^(١١). وهو بذلك يقرر أن تأكيد اسم «إن» والمعطوف عليه ينبغي

(٧) الكتاب: ١/١٩٩.

(٨) المدارس النحوية: ٢٦.

(٩) السابق: ٣٩.

(١٠) الكتاب: ١/٣٧.

(١١) الكتاب: ١/٢٩٠.

(١) الكتاب: ١/٤٣٣.

(٢) المغني: ٤٣٦.

(٣) العلق: ١٥.

(٤) يوسف: ١٢.

(٥) المغني: ٣٧٤.

(٦) انظر المدارس النحوية: ٢٠٣ وما بعدها.

أن يكونا جميعاً منصوبين؛ لأنها يتبعان منصوباً»^(١٢).

واهتم الدكتور شوقي ضيف بالعرض لما عند الجيل التالى من التحليل النحوى للجمل والعبارات، وبيان موقفهم من تخريج البصريين والكوفيين لذلك، ونكتفى فى هذا الصدد بآبن جنى؛ فقد أخذ بوجهة النظر الكوفية فى مسائل مختلفة، من ذلك إعمال «إن» النافية عمل «ليس» متابعا فى ذلك أستاذه أبا على الفارسى، وإن لاحظ أن إعمالها يشوبه غير قليل من الضعف، يقول تعليقا على قراءة سعيد بن جبیر ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾^(١٣): «ينبغي أن تكون (إن) هذه بمنزلة (ما) فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم؛ فأعمل (إن) النافية إعمال (ما) وفيه ضعف؛ لأن (إن) هذه لم تخصص بنفى الحاضر اختصاص (ما) به؛ فتجرى بجرى «ليس» فى العمل»^(١٤). وكان الكسائى يميز وجود الفعل بدون فاعل، على نحو ما أجاز ذلك فى مثل: قام وقعد عمرو؛ إذ ذهب إلى أن «عمرا» فاعل «قعد» و «قام» لا فاعل لها، وتبعه أبو على الفارسى يحتم ذلك فى «قُلْ» حين تتصل بها «ما»، ويقول ابن جنى: «قلما يقوم زيد، دخلت فيه ما على قل كافة لها عن عملها، ومثله: كثيرا وطالما»^(١٥).

(٧)

واهتم شوقي ضيف بالمصطلحات النحوية اهتماما بالغاً، وبين مفهومها لدى الأوائل من النحاة العرب، وما طرأ عليها من تغييرات، وماجد من مصطلحات عند متأخرى النحاة، ولعله من المفيد أن نشير أولاً إلى أن بعض المصطلحات المتداولة على الألسنة لم تكن مفهومة لدى الأعراب؛ فقد روى الجاحظ «عن الربيع بن عبد الرحمن السلمي أنه قال: قلت لأعرابي: أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذا لرجل سوء. قال: قلت: أفتجر فلسطين؟ قال: إني إذا لقوي»^(١٦) وقد «سمع بعض فصحاء العرب ينشد: نحن بنى علقمة الأخيار؛ ف قيل له: لم نصبت بنى؟ فقال: ما نصبته؛ وذلك أنه لم يعرف من النصب إلا إسناد الشيء»^(١٧).

وقد أشار الدكتور شوقي ضيف إلى دور التحليل وسيبويه فى مجال النحو والصرف بصفة عامة، ووضع المصطلحات بصفة خاصة. قال: «ولا ينكر أحد ما لسيبويه من إكمال فى العلمين

(١) المدارس النحوية: ٨١، وانظر كتابنا: التراكيب غير الصحيحة نحويًا فى (الكتاب) لسيبويه.

(٢) الأعراف: ١٩٤. (٥) البيان والتبيين: ٢ - ٢٢٠.

(٣) المحتسب: ٢٧٠/١. (٦) الصحاح: ٣٥.

(٤) الخصائص: ١-١٦٧ و١٦٨.

وتتميم، ولكن المهم أن واضع تخطيطهما وراسم لوحتهما إنما هو الخليل، يتضح ذلك في محاوراته التي لا تكاد تنتهي مع تلميذه، والتي تدور فيها مصطلحات النحو والصرف وأبوابها من مثل المبتدأ والخبر وكان وإن وأخواتها والأفعال اللازمة والمتعدية إلى مفعول به واحد أو مفعولين أو مفاعيل، والفاعل والمفاعيل على اختلاف صورها، والحال والتمييز والتوابع والنداء والتدبة والاستغاثة والترخيم والمنوع من الصرف، وتصريف الأفعال والمقصود والمدود والمهموز والمضمرات والمذكر والمؤنث والمعرّب والمبني، وهو الذي سُمي علامات الإعراب في الأسماء باسم الرفع والنصب والحذف، وسمى حركات المبنيات باسم الضم والفتح والكسر؛ أما سكونها فسماه الوقف، وسمى الكسرة غير المنونة في مثل: مررت بعبد الله باسم الجر؛ كما سمي السكون الذي يقع أواخر الأفعال المضارعة المجزومة باسم الجزم»^(١).

ومن هنا فإنّ المصطلحات النحوية والصرفية، التي شاعت في العصر الحالي كان لكتاب سيبويه الفضل الأول في إشاعتها وإذاعتها، وكأنه لم يترك للنحاة من بعده إلا مالا خطر له، كأن يميزوا بعض المصطلحات، أو يضيفوا مصطلحات جديدة لغرض الدقة في التوضيح. ويأتى الدكتور شوقي ضيف بالمصطلحات ويشرحها ويوضحها ويبين مفهوم سيبويه لها^(٢)، وهذا يبين دور البصرة في مجال المصطلح.

وإذا كان الأستاذ قد اهتم بالعرض لمصطلحات البصريين؛ فإنه اهتم أيضاً بالعرض لمصطلحات الكوفيين، وبين أنهم أكثروا من التبديل والتغيير حتى تكون لهم مدرسة مستقلة، ونجد عرضاً لمصطلحاتهم وما خالفوا فيه البصريين. ويعتمد هذا العرض على النصوص؛ خاصة عند الفراء. وبعد ذلك يقرر الدكتور شوقي ضيف أنها لم تسد في النحو العربي، وإنما كانت السيادة لمصطلحات البصريين لدقتها المنطقية، وبقية مصطلحات الكوفيين يقصد بها مجرد الخلاف.

* * *

وبعد هذه المحاولة للتعرف على منهج الدكتور شوقي ضيف في كتاب «المدارس النحوية»، نشير إلى أن هذا الكتاب حافل بالموضوعات القيمة، والمباحث المفيدة، وهو يحتاج إلى عدة دراسات تتخذ نبراساً لها، وتكشف عن مكنوناته ونفائسه، وحسبى أن يكون بحثى هذا مجرد تحية، لعالم، على رأس جيلٍ من أساتذة دارسى اللغة العربية.

أ. د. محمود سليمان ياقوت

أستاذ النحو واللغة

كلية الآداب - جامعة طنطا

(١) المدارس النحوية: ٣٤ و ٣٥.

(٢) السابق: ٦١ و ٦٢.